الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة العاشرة
المعقودة يوم الثلاثاء
١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
OCT 22 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد ابرازيفسكي (بولندا)
ثم : السيد كوياما (اليابان)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)
(أ) تقرير لجنة المؤتمرات
(ب) تقرير الأمين العام

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : مراقبة الوثائق والحد منها (تابع)

البند ٨ من جدول الأعمال : اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (تابع)
(ب) الهيئات الفرعية للجمعية العامة

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.10
21 October 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/37/11 و A/37/461 و Add.1)

١- السيد روي (الهند) : ذكّر بأن اللجنة الخامسة قد وضعت ،في العام الماضي ، وبعد انقضاء شهرين من المساومة بين المجموعات ، بارامترات جديدة ترد في الفقرة ٤ من القرار ٣٦/ ٢٣١ ألف كي تتبعها لجنة الاشتراكات ؛ ونظرا لأن لجنة الاشتراكات قد أثبتت أنها اتبعت حقا التعليمات الواردة في هذا القرار ، فان اللجنة الخامسة يجب أن تقبل جدول الأنصبة الذى قدمته .

٢- ومضى قائلا أن هناك بالطبع الفقرة ١ من القرار ٣٦/ ٢٣١ ألف ؛ وان لجنة الاشتراكات قد قدمت تقارير في الماضي عن جهودها الرامية الى تحديد المفاهيم الواردة في هذه الفقرة تحديدا كميا ؛ وان من الواضح ان بعض هذه المفاهيم ، ومنها على سبيل المثال الأحكام المتعلقة بأقل البلدان نموا ، ينفذ حاليا ، في حين يولى اهتمام اقل ، فيما يبدو ، لبعض المفاهيم الأخرى ؛ وان من المفهوم لدى وفده أن تلك العوامل الكيفية تستخدم في عملية التخفيف ؛ نظرا لعدم وجود بيانات يمكن تحديدها تحديدا كميا ليتسنى تغذية جدول الحاسبة الالكترونية بها .

٣- واسترسل قائلا ان وفده يرى ان اجراء مزيد من المناقشات أمر ليست له أهمية كبيرة ؛ فمن المفهوم أنه ينبغي للجنة الخامسة أن تدخل عند النظر في جدول الأنصبة المقررة ، في مناقشة موضوعية بدلا من الاقتصار على النظر في الآثار المالية . بيد أن جدول الأنصبة المقررة لا يستطيع أن يصحح أوجه القصور في الاقتصاد الدولي ؛ ومع ذلك يفترض فيه أن يعكس الواقع الاقتصادى الراهن .

٤- وذكر أن هناك توازن بين الطريقة التي تعدل بها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الأرقام التي تقدمها شعبة الميزانية وبين اعداد لجنة الاشتراكات لجدول الأنصبة المقررة استنادا الى العمل الذى ينجزه المكتب الاحصائي . وعلى هذا الأساس ، فانه لا يمكن اتباع مختلف مسارات العمل التي اقترحت أثناء المناقشة في اللجنة الخامسة ؛ والبديل الوحيد هو اما قبول الجدول المقترح او رفضه ؛ وقال ان لجنة الاشتراكات أنجزت عملا بالغ الصعوبة على أفضل وجه يمكن توقعه ؛ وان وفده على استعداد لقبول جدول الانصبة المقررة الذى قدمته .

٥- وحث الأعضاء على الكف عن الاستشهاد باحصاءات لتوضيح وجهات نظرهم ؛ فمجموعات الأرقام التي تستخدم حتى الآن لدعم وجهات النظر المتعارضة تعارضا جذريا واحدة تماما .

(السيد روى ، الهند)

٦- وحث الدول الأعضاء على التعاون الى أقصى حد مع لجنة الاشتراكات في مهمتها المتمثلة في جمع بيانات موحدة وقابلة للمقارنة من أجل اعداد جداول للأنصبة المقررة وتحظى بالقبول ؛ وقال ان لجنة الاشتراكات تحتاج الى فترة زمنية معقولة اذا أريد للدراسة التي تجريها عن الطرق البديلة لتقييم القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع أن تخلص الى نتائج مقبولة . وأعرب عن الثقة من جانبه ، في أن لجنة الاشتراكات ستكون في وضع يسمح لها باد راج جميع البارامترات المنصوص عليها في القرار ٣٦ / ٢٣١ ألف عند حساب جدول الأنصبة المقررة التالي .

٧- السيد الشرهان (الامارات العربية المتحدة) : قال ان البلدان النامية تواجه أوضاعا اقتصادية صعبة وان حالة الكثير منها أصبحت تتسم بعدم الاستقرار المتزايد ؛ وان بلده ولئن كان يحصل على دخله بالدرجة الأولى ، من تصدير سلعة أساسية واحدة ، هي النفط ، فانه يسعى ، في سياسة التسعير التي ينتهجها الى مساعدة بلدان العالم الثالث الأخرى ؛ وان لجنة الاشتراكات لم تأخذ في الحسبان مجموعة كاملة من المشاكل الاقتصادية التي تحيق بالبلدان النامية ؛ وان جدول الأنصبة المقررة الذى اقترحته سيؤدى الى زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية ، كمجموعة ، بنسبة ١٠ في المائة ، بينما سينخفض ماتدفعه البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا بنحو ١٠ في المائة ، وسيرتفع ما تدفعه البلدان الصناعية بنحو ٢ في المائة فقط . ومضى قائلا انه بالرغم من أحكام الفقرة ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣١ الف ، التي تنص على بذل الجهود لكي تكون زيادة المعدلات الفردية للأنصبة المقررة محصورة في مستوى معقول ، فان معدل النصيب المقرر على بلده ، بموجب الجدول الجديد المقترح ، سيرتفع بنحو ٩٠ في المائة عما كان عليه في اطار الجدول السابق . وعليه ، فان وفده لا يستطيع تأييد مقترحات لجنة الاشتراكات ، ويحبذ انشاء فريق عامل لمعالجة المسألة ؛ كما أنه يحبذ توسيع عضوية لجنة الاشتراكات ضمانا لتمثيل مصالح جميع البلدان .

٨- السيد رانغل (فنزويلا) : قال ان وفده يدرك المصاعب المالية التي تواجهها الأمم المتحدة ومسؤولياتها الدائبة التزايد ، الأمر الذى يستلزم موارد اضافية ؛ ويلاحظ ، في الوقت نفسه ، وجود احساس عميق بالاحباط بين معظم أعضاء الأمم المتحدة ، لاسيما البلدان النامية ، نظرا لأن مصالح بعض الدول تكون لها الأسبقية على المصالح المشتركة ، مما يجعل المنظمة عاجزة عن اتخاذ قرارات بشأن المشاكل الحيوية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين . وهذا الشعور بالاحباط مرده جزئيا الى عدم احراز تقدم في الحوار بين الشمال والجنوب ، لاسيما فيما يتعلق ببدء المفاوضات العالمية لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ وبالاضافة الى ذلك توجد أزمة اقتصادية عالمية طاحنة تؤثر في اقتصادات البلدان النامية تأثيرا شديدا بصفة خاصة .

(السيد رانغل ،فنزويلا)

٩- وأضاف قائلا ان لجنة الاشتراكات تقترح ، في ضوء هذه الخلفية القاتمة ،جدولا للأنصبة المقررة ينص على زيادات كبيرة في معدلات الأنصبة المقررة على بعض البلدان النامية التي أثرت فيها الحالة الاقتصادية الدولية تأثيرا ضارا . وكان ينبغي للجنة الاشتراكات ، ازاء المصاعب التي واجهتها والافتقار الى الاتفاق بين اعضائها ، أن تتقدم بمختلف المقترحات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة ، تاركة لأعضاء الجمعية العامة ككل أمر اعتماد مايرونه من بينها منصفا ومتوازنا أكثر من غيره .

١٠- ولاحظ مع الأسف أن الدراسة المتعلقة بمنهجية حساب جدول الأنصبة المقررة قد أرجئت ؛ ومن ثم فان الجدول المقترح للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ لايتفق مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة في كثير من البلدان النامية ، بما في ذلك بلده هو . وقال ان هناك ، فيما يبدو ، اتجاه لمعاقبة بعض البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط ، بزيادة معدلات أنصبتها المقررة زيادات لا مسوغ لها ؛ وانه لم يجر الامتثال للفقرة ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣١ ألف ، التي تقضي ببذل الجهود لكي تكون الزيادات في معدلات الأنصبة المقررة بين الجدولين محصورة في مستوى معقول . وذكر أن معدل النصيب المقرر على بلده قد ارتفع بنسبة ١٦ في المائة ، مما يعني أن الاشتراك الذى يدفعه سيزيد بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في وقت يجد فيه نفسه مرغما على اجراء تخفيضات في الميزانية الوطنية .

١١- وأردف يقول ان لجنة الاشتراكات لم تنظر بتجرد أو على نحو متوازن ، عند تقييم القدرة على الدفع ، في الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان النامية التي تعاني من نقص في ايراداتها وزيادة في مديونياتها ؛ وان اللجنة لم تأخذ في الحسبان أيضا الفقرة ١ (د) من القرار ٣٦ / ٢٣١ ألف ، التي أعادت تأكيد ضرورة ايلاء المراعاة للوضع الخاص للدول الأعضاء التي تعتمد ايراداتها الى حد بعيد على منتج واحد أو على بضعة منتجات . ومن ثم فان الجدول المقترح جدول جزافي وليس له مايبرره .

١٢- ولاحظ أن البلدان الستة التي قدمت بيانات تكميلية الى لجنة الاشتراكات قد حصلت على تخفيض في معدلات أنصبتها المقررة . وقال ان هذا الأمر يثير عددا من التساؤلات حول امكانية الوصول الى اللجنة ومدى موضوعيتها . وأبدى رغبة في معرفة ماهية البيانات التكميلية التي قدمت ، والبلدان التي يحق لها التقدم بتلك البيانات ، وما اذا كان الأمر ينطوى على امتياز مايحظى به أعضاء لجنة الاشتراكات .

١٣- واسترسل قائلا انه ينبغي ، تبعا لذلك ، اعادة النظر في الجدول المقترح للأنصبة المقررة حتى يكون أكثر اتساقا مع مبدأى الانصاف والعدالة ومع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣١ ألف ؛ وأن وفده يؤثر تجميد معدلات الأنصبة المقررة عند مستوياتها الحالية والايعاز الى لجنة الاشتراكات بتخصيص وقت أطول في دورتها المقبلة لوضع منهجية لحساب

(السيد رانغل ، فنزويلا)

جدول الأنصبة المقررة والتقدم باقتراح جديد للفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ يأخذ في الحسبان أحكام القرار ٣٦ / ٢٣١ ألف وغيره من القرارات ذات الصلة. وأضاف قائلا ان لجنة الاشتراكات يجب أن تراعي عند تحديد الطرق البديلة لتقييم القدرة على الدفع ، المؤشرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، وضرورة استخدام تقديرات حديثة للدخل القومي ، وتأثير التضخم المحلي والتغييرات في أسعار الصرف على النصيب المقرر على أى بلد ، وآثار زيادة الدخل الفردى على الدخل الخاضع للضريبة .

١٤- السيد غوه (سنغافورة) : قال ان وفده يتفهم المهمة الجسيمة التي تواجه لجنة الاشتراكات وهي تسعى الى تحسين طريقة تقييم القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع ؛ ويسلم أيضا ،كبلد من البلدان النامية التي حققت تقدما اقتصاديا ، بأن يكون على استعداد لتحمل قسط أكبر من العبء المالي الذى يقع على كاهل المنظمة؛ بيد أنه يتساءل عن مدى سلامة زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية دون ايلاء المراعاة الواجبة للظروف الخاصة التي تواجهها ؛ فالبلدان النامية ، مثل بلده هو ، لم ترق بعد الى مرتبة النضج الاقتصادى الذى بلغته البلدان المتقدمة النمو ، أو تكتسب القدرة على النمو المنطلق ذاتيا .

١٥- وذكر أن وفده يتشاطر خيبة الأمل التي تشعر بها الوفود الأخرى ازاء ماأبدته لجنة الاشتراكات من عدم تفهم تجاه بعض البلدان النامية ،التي حسبت أنصبتها المقررة على أساس صورة مغرقة في التفاؤل لاقتصاداتها ؛ فالدخل القومي لاينبغي أن يكون هو المقياس الوحيد للقدرة على الدفع ؛ وينبغي أن تستخدم أيضا مقاييس احصائية أخرى أو تشكيلات منها مثل صافي القيمة أو صافي الثروة . ومزايا الأخذ بمعيار الثروة واضحة في حالة بلده ؛ فسنغافورة ، بوصفها دولة جزرية صغيرة ذات موارد برية وطبيعية محدودة ،تعتمد اعتمادا شديدا على الأسواق الأجنبية ورأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية؛ اذ يمثل الاستثمار الأجنبي حوالي ثلاثة أرباع اجمالي الأصول الثابتة في قطاع الصناعة التحويلية ،والبلد يواجه عجزا كبيرا في الميزان التجارى . كما ان القدرة المحلية على تنظيم المشاريع والاستثمارات المحلية في الصناعة التحويلية ليست متطورة وكبيرة بما يكفي لضمان النمو الذاتي البقاء. ومن الواضح أن هذه الظروف تضعف استخدام الدخل القومي بوصفه العامل الوحيد لتحديد القدرة على الدفع . والدخل القومي كما استخدمته لجنة الاشتراكات يحسب على أساس الاقامة ومن ثم فانه لايعبر تعبيرا حقيقياعن دخل السنغافوريين . كما أن نصيب سنغافورة في ميزانية الأمم المتحدة لايعبر عن الواقع نتيجة لما يلي : (أ) ارتفاع قيمة عملتها عند ما تحول احصاءات دخلها الى دولارات الولايات المتحدة ، (ب) وارتفاع معدل التضخم ،الذى أدى بشكل مصطنع الى رفع الدخل القومي الاسمي للبلد ، (ج) واستخدام بيانات عن الدخل القومي لاتعبر تعبيرا حقيقيا عن دخل السنغافوريين . وقال انه يتعين عند تقييم قدرة بلده على الدفع ، مراعاة طبيعته وسماته الخاصة .

(السيد غوه ، سنغافورة)

١٦- وأردف يقول ان بلده يسلم بمبدأ المسؤولية الجماعية عن قسمة نفقات المنظمة على أساس القدرة على الدفع ؛ بيد أن زيادة النصيب المقرر على بلده استنادا الى ناتجها القومي الاجمالي وحده ليس بالأمر الواقعي . ولهذا فان وفده لا يستطيع ، باعتبار ذلك مسألة مبدأ ، الموافقة على جدول الأنصبة المقررة المقترح ، ويعرب عن الأسف لأن لجنة الاشتراكات لم تتح أى فرصة للبلدان التي تأثرت بالزيادات المقترحة كي تلتمس الايضاح أو تتقدم ببيانات تعارض فيها تلك الزيادات .

١٧ - السيد تومازيفسكي (بولندا) : قال ان وفده يقدر تماما صعوبة وتعقد المهمة الموكلة الى لجنة الاشتراكات . فبالرغم من أنه قد انتقد فيما مضى بعض مقررات اللجنة فانه ممتن للخدمات المتفانية التي قدمتها اللجنة للمنظمة وللدول الاعضاء فيها . وينبغي أن يعزز موقف وسلطة اللجنة ، وينبغي أن توفر لها كل الوسائل اللازمة لأداء وظائفها على الوجه المناسب .

١٨ - وقال ان العرض الشامل الذى قدمه رئيس اللجنة لتقريرها (A/37/11) قد زاد كثيرا من تفهم الظروف التي صرفت فيها اللجنة أعمالها .

١٩ - وقال ان مناقشة التقرير في اللجنة الخامسة تسودها ، فيما يبدو ، محاولة لتحقيق توازن بين الدفاع عن مصالح وطنية معينة والقلق الحقيقي حول وضع المنظمة المالي . فقد أعرب عن مخاوف من احتمال خلق الاختلاف العميق في الرأى حول جدول الانصبة المقررة المقترح حالة تمتنع فيها دول أعضاء عن دفع اشتراكاتها أو تمسك فيها عن دفع جزء منها . ويمكن لزيادة ضعف الوضع المالي للمنظمة الذى قد ينشأ عن ذلك تعطيل أعمالها تماما ، مما يعرّض للخطر مشاريع وأنشطة ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية ، وكذلك بالنسبة لبلدان أخرى ، منها بولندا . فالامم المتحدة مازالت ، على كل ما فيها من أوجه قصور، أداة حيوية لصيانة السلم الدولي وتعزيز التعاون الدولي ، وسيعاني جميع أعضائها معاناة خطيرة من انهيارها المالي .

٢٠ - وانتقل الى المواضيع المحددة التي تناولها التقرير ، فلاحظ أن اللجنة قد امتثلت، على أفضل وجه تتيحه قدرتها وفي حدود الوقت المخصص لها ، لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٣٦/٢٣١ ألف . فالتقرير جهد صادق لتطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعة في ذلك القرار ، وكذلك في القرار ٣٤/٦ باء ، الذى دعا الى اجراء دراسة متعمقة لعدد من المواضيع الهامة والمعقدة بغية زيادة الانصاف والمساواة في جدول الانصبة المقررة .

٢١ - وقال ان الاساس الذى حسب استنادا اليه جدول الانصبة المقررة المقترح للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ هو قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣١ ألف ، الذى اتخذ بناء على مبادرة البلدان النامية ، وأدخله للمرة الاولى في اللجنة الخامسة ممثل الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . وقد اشتركت بولندا في النقاش بشأن القرار ، وأيدته ، بالرغم من تحفظاتها بشأن تمديد فترة الاساس الاحصائية ، بوصفه خطوة هامة نحو زيادة الانصاف في جدول الانصبة المقررة .

٢٢ - ولما كان جدول الانصبة المقررة قد وضع في ضوء المبادئ التوجيهية التي حددتها الجمعية العامة ، فان أى رفض أو تقويض لاعمال لجنة الاشتراكات سيكون غير متسق بل وسيعني انكار المبادئ التي تم الاتفاق عليها بين الاطراف منذ عام فقط .

(السيد تومازيفسكي ، بولنـــدا)

٢٣ - ومضى قائلا ان دراسة طرق بديلة لتقييم القدرة الحقيقية للدول الاعضاء على الدفع ، كما دعت الى ذلك الفقرة ٣ من منطوق القرار ٣٦/٢٣١ ألف ، لم تتم على الوجه المناسب ، وان الوفد البولندى على استعداد لمناقشة توجيهات جديدة أو مكملة تعطى للجنة بغية الحيلولة دون تحديد أنصبة شاذة نتيجة لاستخدام تقديرات الدخل القومي وحدها . ومثل هذه الدراسة ذات أهمية حيوية بالنسبة لبولندا ، التي تأثرت أيضا تأثرا سيئا بعدم مراعاة عدد من العوامل المعددة في الفقرة ١ من القرار ، ولا سيما الفقرات الفرعية (ج) و(د) و(هـ) في تحديد اشتراكها مراعاة كافية ؛ وبولندا مهتمة حقا باجراء دراسة ذات مغزى لطرق بديلة ، وتحثّ لجنة الاشتراكات على العمل بمزيد من الجد والفعالية لتحقيق ذلك الغرض . وينبغي لمثل هذه الدراسة أن تأخذ في اعتبارها أيضا الآراء المعرب عنها في اللجنة الخامسة تحبيذا لاجراء تنقيح دورى لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل المنخفض، بغية المحافظة على غرضها الاساسي وهو التخفيف من النصيب المقرر على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل .

٢٤ - وأضاف قائلا ان طول فترة الاساس الاحصائية المستخدمة في وضع الجدول مازال مصدر قلق بالنسبة لبولندا . فقد اكدت لجنة الاشتراكات ، في مناسبة سابقة ، على الحاجة الى تحقيق توازن بين متطلبات الاستقرار والاستمرار وبين اهمية الابقاء على اوثق علاقة ممكنة بالحقائق الاقتصادية الراهنة . وبولندا تحبّذ أن تكون فترة الأساس المستخدمة خمس سنوات، فهذا من شانه تفادى التغييرات الحادة في الانصبة المقررة مع مراعاة الحقائق الاقتصادية الراهنة في الوقت ذاته . ومثل هذه المراعاة للحقائق الاقتصادية الراهنة غير كافية عادة لان أى جدول للاشتراكات يتعين أن يستند الى بيانات احصائية لثلاث أو أربع سنوات مضت . ومثال على ذلك أن جدول فترة السنوات الثلاث ١٩٨٠ - ١٩٨٢ قد وضع على أساس بيانات تنتهي في عام ١٩٧٧ . وكلما كانت فترة الأساس أطول قلّ انعكاس الحقائق الاقتصادية الراهنة انعكاسا صحيحا في جدول الأنصبة المقررة .

٢٥ - وأضاف قائلا ان الوفد البولندى يؤيد بشدة اتباع اجراء منظم ، ريثما يتم اجراء دراسة دقيقة شاملة لطرق بديلة ، تتضمن مجموعة من المعايير التي تكمل البيانات بشأن الدخل القومي . وقد اتبعت اللجنة الخامسة دائما مثل هذا الاجراء بصدد جدول الانصبة المقررة ، ومن ثمّ ينبغي الموافقة على الجدول الذى اقترحته لجنة الاشتراكات للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

٢٦ - وأردف قائلا ان مسألة النصيب المقرر لبولندا قد حلّت في النهاية حلا مرضيا ، كما هو مبين في الفقرة ٢٩ من التقرير (A/37/11) . فقد قررت اللجنة ، بعد فحص دقيق لجميع الحجج ، تطبيق سعر صرف قدره ٣٣ر٢٠ من الزلوتيات للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة على بيانات الدخل القومي لبولندا ابتداء من عام ١٩٧٢ فصاعدا .

(السيد تومازيفسكي ، بولندا)

٢٧ - وقد دخل عاملان في التخفيض الكبير من النصيب المقرر لبولندا عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، أحدهما هو القبول الجزئي أو التدريجي لمطلب بولندا بشأن سعر الصرف . ففيما مضى ، كان تطبيق سعر الصرف تطبيقا تعسفيا على تحويل البيانات الاحصائية يؤدى الى مبالغة هائلة في نصيبها المقرر . وقال ان بولندا لا تقدم مطلبا بأثر رجعي لتنقيح الاشتراكات الماضية أو لتخفيضها ، وما تطلبه هو مجرد تطبيق العدالة من الآن فصاعدا . أما العامل الثاني الذى ساهم في التخفيض فهو أثر الصعوبات الاقتصادية والمالية العميقة التي ألمّت بها مؤخرا . وستوفر الوقائع والارقام بشأن حالة الاقتصاد البولندى لأى وفد مهتم بذلك . وسيكتفي هو بملاحظة أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والمالية التي تعاني منها بولندا حاليا هي انعكاس للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية . وقد أعربت عدة وفود في الدورة السابقة للجمعية العامة عن تأييدها للحجج التي تقدمت بها بولندا حينئذ ، وحثت لجنة الاشتراكات على مراعاتها مراعاة تامة . وأكد ثانية أن بولندا لا يمكنها ان تقبل أى محاولة للاستمرار في تطبيق جدول الانصبة المقررة الحالي غير العادل فيما بعد عام ١٩٨٢ ، وانها لن تقبله .

٢٨ - السيد بلوشكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال انه ، وان كان بامكانه فهم مشاعر الوفود التي اشتكت من الانصبة المقررة على بلدانها بموجب جدول الانصبة المقررة الجديد الذى أوصت به لجنة الاشتراكات ، لا يمكنه الموافقة على حججها ، التي تتألف من مناشدات عاطفية أكثر من تألفها من تفكير واقعي سليم . فقد وضعت اللجنة الجدول على أساس بيانات احصائية موضوعية بشأن الدخل القومي للدول الأعضاء ، مسترشدة بمبدأ أساسي هو مبدأ القدرة على الدفع ، مولية الاحترام ، قدر الامكان ، للتوصيات المقدمة من الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٢٣١ ألف . ومن الواضح أن اللجنة لم تتبع نهجا آليا بحتا ازاء مهمتها ، فقد درست الظروف الفردية لعدد من البلدان ، ووضعت في الاعتبار في أغلب الحالات في الجدول الجديد . كما أن اللجنة قد سعت لتفادى التغيرات الحادة التي ليس لها ما يبررها في الأنصبة المقررة على بلدان فردية من جدول الى الجدول التالي له . أما أن يطلب من اللجنة مراعاة قيود عددية صارمة فيما يتعلق بأقصى تغيير يسمح به في تحديد النصيب المقرر من جدول الى الجدول التالي له ، فان ذلك سيصعب من مهمتها ، وسينطوى في الوقت ذاته على خروج على مبدأ أساسي هو مبدأ حساب الانصبة المقررة على البلدان وفقا لظروفها الاقتصادية المتغيرة .

٢٩ - ومضى قائلا ان عددا من الوفود قد دعا اللجنة الى مواصلة دراستها لمؤشرات اجتماعية - اقتصادية اضافية يمكن استخدامها في حساب جدول الأنصبة المقررة . ويرى وفده

(السيد بلوشكو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

أن محاولات الجمع بين مؤشرات مختلفة ليس فيها الكثير من المنطق ، وان المؤشرين المستخدمين حاليا - الدخل القومي والدخل الفردى بالأسعار الحالية - يعكسان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بصورة مناسبة .

٣٠ - ومضى قائلا انه مازال من غير المحتمل ، فيما يبدو ، التوصل الى اتفاق عام بشأن المقصود من مصطلح " الثروة القومية" في المستقبل المنظور ، حتى قبل أن ينظر المرء في مشاكل مثل حساب مثل هذا المؤشر لكل دولة عضو في المنظمة كل سنة .

٣١ - ومضى قائلا ان وفده لا يمكنه الموافقة على أى خروج على ممارسة حساب جدول الانصبة المقررة على أساس الدخل القومي بالأسعار الحالية ، اذ ان هذه الطريقة تفي بالكامل تقريبا باشتراط تحديد الأنصبة المقررة على الدول وفقا لقدرتها على الدفع ، فهي تعكس الانتاج والاستهلاك الفعليين للبلدان ، والصفقات التجارية والمالية بينها كما تجرى على أساس أسعار الصرف الحالية التي ، بعد مراعاة عوامل أخرى ، تحددها الحكومات .

٣٢ - وقال انه من غير المعقول مقارنة اشتراكات البلدان في عام ١٩٤٦ بالأنصبة المقررة عليها حاليا . فالدول تنمو ودخلها القومي ينمو ، ومن الطبيعي أن تزداد الاشتراكات المقررة على كثير منها ، كما حدث في حالة بلده . وبعض البلدان يتوق جدا للتصويت تأييدا لبرامج جديدة من شأنها تضخيم الميزانية ، ولكن عندما يصل الأمر الى توزيع نفقات المنظمة يجد فورا أسبابا مشكوكا فيها الى حد ما تبرر ضرورة تحمل الآخرين للعبء . وقد ساق وفده دائما الحجج من اجل تخفيض انفاق المنظمة والابطاء بنمو الميزانية . ولو اتبعت جميع الوفود الموقف نفسه لكانت الاشتراكات التي ستدفعها بلدانها الآن أقل كثيرا . ولكن اذا ما صوّتت الأغلبية مؤيدة زيادة الميزانية فانها يجب أن تكون على استعداد لدفع نصيبها من نفقات المنظمة . وقال ان وفده سيصوّت مؤيدا لجدول الأنصبة المقررة المقترح .

٣٣ - وفي ختام كلمته ، لاحظ أن العادة قد درجت في اللجنة الخامسة على اقتصار الوفود على تناول جوهر القضايا الادارية والمالية المقدمة اليها ، ومن هنا كانت دهشته للمحاولة التي بذلتها وفود معينة لاضفاء طابع سياسي على النقاش بشأن جدول الأنصبة المقررة . وتكاد لا توجد ضرورة للاشارة الى ان اضفاء طابع سياسي على النقاش ليس بنّاء ، كما أنه لا يسهم في تهيئة المناخ الفعال الودى الذى ينبغي أن يسود .

٣٤ - السيد كريستيانسن (الدانمرك) : تكلم نيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي فقال ان الدول العشر الاعضاء في الاتحاد تساهم حاليا باكثر من ربع الميزانية العادية للامم المتحدة . وهي لا تزال ملتزمة تماما بمثل الامم المتحدة وأهدافها وتعتبر ، شأنها شأن الدول الاخرى ، ان تسديد حصتها من نفقات المنظمة وسيلة عملية للتدليل على ذلك الالتزام .

(السيد كريستيانسن ، الدانمرك)

بيد أنها تحرص على أن تكون قسمة الارتباطات المالية المترتبة على العضوية عادلة . ولذلك درست تقرير لجنة الاشتراكات بعناية ، وأصغت باهتمام للوفود التي تكلمت حتى الآن .

٣٥ - ومضى قائلا ان الآراء حول التقرير منشقة . وفي كل الحالات تقريبا وجدت الوفود التقرير غير مرض من بعض النواحي سواء كانت تؤيد اعتماد الجدول الجديد أو تعارضه . والدول العشر الاعضاء في الاتحاد تأسف لانها هي أيضا تجد التقرير غير مرض بوجه عام كما ترى أن الآثار المترتبة عليه هي مدعاة لقلق خطير . وهذا الرأى لا يعتبر بأى حال من الاحوال نقدا موجها الى لجنة الاشتراكات . والصعوبة تكمن لا في الطريقة التي قامت فيها اللجنة بأعمالها بل في التعليمات التي قدمتها في القرار ٣٦/٢٣١ ألف . ولا يمكن أن تأمل اللجنة ارضاء جميع الدول الاعضاء ، وأقصى ما يمكن أن تتوقعه هو التوصل الى اتفاق تقاعسي في الرأى في اللجنة الخامسة طو انه يجرى المشاركة في العبء بصورة عادلة قدر المستطاع . والمهمة ، كما دلّت مختلف ردود الفعل ازاء التقرير ، بعيدة عن أن تكون سهلة .

٣٦ - وينبغي أن نذكر ان لجنة الاشتراكات قد أنشئت لأن الجمعية العامة رأت أن مهمة القسمة العادلة هي من التعقيد والتقنية بحيث ان الجمعية العامة ذاتها ، بل واللجنة الخامسة ، ليس لديها لا الوقت ولا الكفاءة لمعالجتها . وتنص اختصاصات اللجنة الاصلية على اعطائها سلطة تقديرية للنظر في جميع البيانات المتصلة بالقدرة على الدفع ، وخاصة تقديرات الدخل القومي ، وسائر العوامل المتعلقة بالتوصل الى توصياتها .

٣٧ - وقد اعتمد قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣١ ألف رغم شدة معارضة البلدان الغربية التي تساهم معا بأكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية العادية للامم المتحدة . وهو يحدد المعايير والبارامترات اللازمة لاعادة النظر في الجدول المقرر للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ والذى تعتبره هذه البلدان خرقا لمبدأ القدرة النسبية على الدفع . وتنبثق معارضتها أولا من اعتقادها بوجوب التوصل الى توصيات اللجنة على أساس مستقل ونزيه مع استخدام بيانات احصائية يمكن التحقق منها ومقارنتها . وثانيا ، فهي تعارض أن يوضع للجنة الاشتراكات معايير وبارامترات لم تقدم اللجنة أولا مشورة خبرائها بشأنها . وثالثا ، فهي تعتقد أن أى تمديد لفترة الاساس الاحصائية ، وهو أمر سيؤدى الى وجود احصاءات تغدو تدريجيا أقل تمثيلا للوضع الاقتصادى الراهن للدول الاعضاء ، يشكل خرقا آخر لمبدأ القدرة النسبية على الدفع . وأخيرا ، فهي تعتقد اعتقادا راسخا أن أى تعديل لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض ينبغي أن يستهدف تخفيف عبء البلدان ذات الدخل المنخفض لا البلدان ذات الدخل المتوسط .

٣٨ - وأثناء المناقشة التي سبقت اعتماد القرار ٣٦/٢٣١ ألف ، استرعى ممثل المملكة المتحدة ، بوصفه المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، انتباه الجمعية العامة

(السيد كريستيانسن ، الدانمرك)

الى الخطر الشديد الذى ستواجهه الامم المتحدة اذا ما استمر الخلاف حول تلك القضية الاساسية . والتقرير الحالي للجنة الاشتراكات يؤكد الشكوك التي أبداها أعضاء الاتحاد الاقتصادى الاوروبي في الدورة السادسة والثلاثين . وقصور التقرير هو نتيجة لولاية اللجنة التي لا تبعث على الارتياح والتي تعتبر في وقت واحد شديدة الصرامة من بعض النواحي وشديدة التنوع والاتساع من نواح أخرى . وتأسف دول الاتحاد لأن قصر الوقت منع اللجنة من اعداد الدراسة الشاملة المطلوبة في الفقرة ٣ من منطوق القرار ٣٦/٢٣١ ألف . وهي ترى أن الدراسة أداة ضرورية للجمعية العامة في النظر في ادخال أى تعديل على الطريقة الحالية لتقرير أنصبة الدول الاعضاء .

٣٩ - وقد اقترح انشاء فريق عامل في اللجنة الخامسة لاستعراض استنتاجات لجنة الاشتراكات والنظر في توسيع تلك اللجنة . وتعتقد دول الاتحاد أنه ينبغي أن تكون لجنة الاشتراكات ، وتلك اللجنة وحدها ، مسؤولة عن وضع توصيات بشأن جدول الأنصبة المقررة . وليس هناك سبب يدعو الى الاعتقاد بأن فريقا عاملا في اللجنة الخامسة سيكون أكثر نجاحا من لجنة الاشتراكات . وفيما يتعلق بتوسيع اللجنة ، فان الدول العشر تؤمن بتعزيز العضوية بدلا من توسيعها . وعلى سبيل المثال ، فان بعض الاستنتاجات في التقرير الحالي تدل على حدوث تغييرات كبيرة جدا في الانصبة المقررة . وهذا ينطوى على ان البيانات الاحصائية المتاحة للجنة ، أو تحليل تلك البيانات ، تقتضي مزيدا من الدراسة . ولذلك تقترح أن يصاحب أعضاء لجنة الاشتراكات في مداولاتهم خبراء احصائيون يختارونهم هم .

٤٠ - وتقدّر دول الاتحاد تماما الصعوبات التي تواجهها لجنة الاشتراكات في اعداد تقريرها . ومما زاد مهمتها تعقيد على تعقيد التعليمات الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣١ ألف . ولم تستطع انجاز كل العمل المطلوب منها ، كما أن الاستنتاجات التي توصلت اليها لا تحظى بالاجماع الى حد بعيد . وترى الدول العشر أن ذلك ليس أساسا سليما تتخذ بناء عليه قرارات ذات أهمية أساسية في العمليات المالية للامم المتحدة .

٤١ - السيد غيرو (اثيوبيا) : أعرب عن تقدير وفده للعمل الذى أدته لجنة الاشتراكات . وقد ذلّلت اللجنة الى حد كبير الصعوبات في تجميع وتصنيف البيانات ومشكلة تحويل البيانات لجعلها قابلة للمقارنة . ودون اللجوء الى التوصية باجراء تخفيضات شاملة ، يكاد يستحيل على اللجنة ارضاء جميع الدول الاعضاء تماما .

٤٢ - ان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تشهد حاليا صعوبات اقتصادية ولكن درجة تلك الصعوبات متفاوتة . وبوجه عام ، فان جدول الانصبة المقررة الموصى باعتماده يعكس الصعوبات الهائلة التي تواجهها البلدان النامية ويعتبر ، في رأى الوفد الاثيوبي ،عادلا على نحو يكفي لقبوله . واقتراح مواصلة العمل بالجدول القائم هو عبارة عن تأجيل أى تحسين الى أجل غير مسمى . وعليه يؤيد الوفد الاثيوبي اعتماد توصيات اللجنة كما هي واردة في تقريرها (A/37/11) .

٤٣ - الآنسة كاستيلو (الجمهورية الدومينيكية) : قالت ان وفدها يؤيد الآراء التي أبديت حول استصواب اعادة النظر في جدول الانصبة المقررة بغية جعلها أكثر انصافا .

٤٤ - وفيما يتعلق بتقرير لجنة الاشتراكات ، فان وفدها يرجو تخفيض النصيب المقرر للجمهورية الدومينيكية والبالغ ٠٣ ر. الى ٠١ ر. نظرا للازمة الاقتصادية التي يشهدها بلدها حاليا نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة والسلع التامة الصنع المستوردة من البلدان المتقدمة ، والتعريفات الحمائية التي تطبقها تلك البلدان ، وانخفاض الاسعار المدفوعة في السوق الدولية على الصادرات السلعية الرئيسية للجمهورية الدومينيكية . وقد أثر العجز الذى يواجهه بلدها والصعوبات المستمرة التي يصادفها في ميزان المدفوعات ، بالاضافة الى انخفاض الاسعار التي يتلقاها على منتجاته التصديرية ، على قدرته على الدفع وحمل الحكومة الدومينيكية مرة أخرى على أن تطلب من المجلس الوطني اعتماد تدابير تقشفية ، بما في ذلك خفض الاجور ، وزيادة ساعات العمل ، وحظر استيراد مجموعة واسعة من السلع مؤقتا ، وأن ترجو تأجيل تسديد فاتورة الطاقة بموجب اتفاق سان خوسيه الذى ضمنته حكومتا المكسيك وفنزويلا .

٤٥ - وتود الجمهورية الدومينيكية ، بالاضافة الى تخفيض نصيبها المقرر من ٠٣ ر. الى ٠١ ر. ، تسديد اشتراكها للامم المتحدة بعملتها الوطنية .

٤٦ - وللتجارة الدولية دور أساسي تلعبه في النمو الاقتصادى للامم ، وخاصة البلدان النامية ، ولذلك ينبغي أن يستند توسيع هذه التجارة الى نظام اقتصادى دولي عادل تستفيد منه جميع البلدان لا بضعة بلدان فقط على حساب البلدان الاخرى . والواقع ان الحالة الاقتصادية تتغير بشكل حمل الجمهورية الدومينيكية على الانسحاب من سوق السكر العالمية .

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/37/32، A/37/112 و Add.1 ، A/C.5/37/2 ، A/C.5/37/7 و Corr.1، A/C.5/37/11)

(أ) تقرير لجنة المؤتمرات

(ب) تقارير الامين العام

البند ١٠٩ من جدول الاعمال : مراقبة الوثائق والحد منها (تابع) (A/36/167 و Add.1 و 2 A/37/32، الفصل الخامس A/C.5/37/11)

البند ٨ من جدول الاعمال : اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال (تابع) (A/37/3)

(ب) الهيئات الفرعية للجمعية العامة

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (تابع) (A/37/3 ، الفصل الثالث ، الفرع ألف والفصل التاسع ، الفرعان جيم وحاء) .

٤٧- السيد ديتس (النمسا) : قال ان الامانة العامة تتعرض لضغوط لكي تصدر كمّا هائلا من التقارير ومحاضر الجلسات وغير ذلك من الوثائق ، وانها ، تحت هذا الضغط ، لم تعد قادرة على أن تكفل وضوح هذه الوثائق ودقتها واتجاهها العملي . وفي الوقت نفسه فان الدول الأعضاء تجد من شبه المستحيل ان تقرأ وتدرس كل ما تتلقاه من وثائق . ويصل المبلغ الذى ينفق الآن على وثائق دورة واحدة للجمعية العامة الى ٣٠ مليون دولار تقريبا - وهو رقم ينبغي للدول أن تقارنه بمساهماتها السنوية في ميزانية الأمم المتحدة .

٤٨- ولما كان معظم الوثائق ينشأ عن أعمال او طلبات هيئات حكومية دولية ، فان الوفود هي دون شك سبب العلّة الراهنة . ولا تستطيع لجنة المؤتمرات أو اللجنة الخامسة ان تحل المشكلة وحدها . اذ يجب أن يصبح اعضاء الوفود في اللجان الفنية ، وكذلك وزارات الخارجية التي ينتمون اليها ، على علم بخطورة الحالة . وسيكون من السهل اقناعهم بذلك اذا تركزت الحجج المقدمة على عاملين : تكلفة انتاج الوثائق لدورة واحدة من دورات الجمعية العامة ، والقواعد المختلفة التي وضعتها الجمعية العامة بشأن الوثائق .

٤٩- ومضى يقول انه ليس ثمة نقص في القواعد المتعلقة بوثائق الأمم المتحدة ، ولكن من الصعب أن تبقى كلها في المتناول ، ويرحب وفده بقيام لجنة المؤتمرات بتجميع واستكمال الانظمة المتعلقة بمحاضر الجلسات . وأشار بأن تضطلع تلك اللجنة ، بدعم من الامانة العامة ، باستعراض وتدوين مقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة التي تتصل بكل الأنواع الأخرى من الوثائق ، وأن تقوم الامانة العامة في الوقت نفسه باستعراض وتجميع كافة القواعد والانظمة الادارية الخاصة بالوثائق واصدارها في شكل يسهّل الرجوع اليها . مثل شكل النظام المالي والنظام الادارى للموظفين . وينبغي أن تولي الامانة العامة اهتماما خاصا في عملية التدوين الى اجراءات اجازة الوثائق ، وتشذيب هذه الاجراءات اذا استلزم الامر ، نظرا لان الافتقار الى اجراءات واضحة المعالم لاجازة الوثائق قد يكون احد الأسباب في استمرار الامانة في عدم قدرتها على اتاحة وثائق ما قبل الانعقاد في حينها .

٥٠- وينبغي ان تضع اللجنة الخامسة مثلا يحتذى به بأن تناقش مراقبة وتحديد الوثائق مرة واحدة كل سنتين . وتستطيع لجنة المؤتمرات أن تضع هذه المسألة قيد النظر الدائم ، ولكن اجراء مناقشة كاملة لمسالة الوثائق في اللجنة الخامسة يبدو ولوفده عملا محبطا بحد ذاته وسببا في اصدار مزيد من الوثائق .

٥١- وأعلن أن تجمع دورات الهيئات في وقت واحد ، وكل منها يتطلب كمّا كبيرا من الوثائق ، يؤدى الى زيادة خطيرة في الاعباء الواقعة على مرافق تجهيز الوثائق في نيويورك وجنيف . واقترح للتغلب على هذه الصعوبة أن يتم توزيع الاجتماعات على نحو أكثر استواء بين مراكز المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا ؛ ومن صالح المنظمة أن تستفيد تماما من الامكانيات التي يتيحها مركز فيينا

(السيد ديتس ، النمسا)

الدولي ، كما ان تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة يتيح فرصة لاقامة هيكل تنظيمي مصمّم لتحقيق الكفاءة المثلى في توفير خدمات المؤتمرات . وستكون أى مبادرة من الامين العام في هذا الصدد موضع الترحيب .

٥٢- واستطرد قائلا ان بلده قد استضاف عددا من المؤتمرات الخاصة خلال السنوات العشر الاخيرة بما فيها مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والجمعية العالمية للشيخوخة ومؤتمر الفضاء الخارجي لعام ١٩٨٢ . وتم خلال مؤتمر الفضاء توفير خدمات الترجمة والترجمة الشفوية من نيويورك بواسطة حلقة اتصال بالتوابع الاصطناعية ، ووصف الامين العام للمؤتمر تلك التجربة بانها تجربة رائدة للترجمة الشفوية والترجمة عن بعد . ويسوّغ الطابع الاستثنائي لهذه التجارب تقريرا تفصيليا لتقييمها ، ويأمل وفده ان يتلقى هذا التقرير من ادارة شؤون المؤتمرات في الوقت المناسب . ويرجو وفده أيضا ان يكون استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي طبقت للمرة الاولى في فيينا روتينيا في المؤتمرات الخاصة المقبلة ، ويرى انه لو راعت الامانة العامة ، لدى وضع تقاريرها عن التقييم ، تجربة النمسا وآرائها ، فان ذلك سيكون موضع الترحيب الكامل .

٥٣- ومضى يقول ان مؤتمر الفضاء الخارجي لعام ١٩٨٢ كان المؤتمر الخاص الاول الذى تم تنظيمه وفقا للمبادئ التوجيهية للمؤتمرات الخاصة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . وقد كان نجاح المؤتمر ، والتعاون الممتاز الذى قام بين الوحدات المعنية في الامانة العامة والحكومة المضيفة دليلا على أن الحاجة تقوم الى المبادئ التوجيهية المرنة ، وليست القواعد الجامدة ، في صدد تنظيم المؤتمرات الخاصة الكبرى واجراء أعمالها . وتفي المبادئ التوجيهية التي أوصت بها لجنة المؤتمرات هذه المتطلبات ، ويؤيدها وفده من ناحية المبدأ . ومع ذلك فان وفده سيقترح ، في ضوء تجربة النمسا ، بعض التعديلات عليها في مرحلة لاحقة .

٥٤- السيد كوياما (اليابان) : احتل مقعد الرئاسة .

٥٥- السيد يواشام (شيلي) : قال ان لجنة المؤتمرات قد عينت خلال العام الماضي ، وفقا للاختصاصات التي حددتها الجمعية العامة ، ببرمجة مؤتمرات الأمم المتحدة ووضع جدول زمني ملائم لها .

٥٦- ويأسف الوفد الشيلي لحالات الخروج مرة أخرى عن الجدول الزمني الذى تم اقراره ، فقد كان من نتيجة هذه الحالات ظهور مشاكل سوقية بالاضافة الى النفقات الاضافية . ولتجنب التغييرات ، سواء في مواعيد أو أماكن عقد المؤتمرات ، ينبغي أن تخطط الهيئات المعنية عملياتها بدقة أكبر حتى اذا ما قدمت لجنة المؤتمرات توصياتها لا تنشأ حاجة الى تغييرها . ويؤدى التخطيط المحسن وفي الوقت المناسب الى الاقلال من الاعمال الادارية وميزانيات المؤتمرات نفسها ، بل وقد يوضح بالاضافة الى ذلك ، ان بعضها غير ضرورى .

(السيد يواشام ، شيلي)

٥٧- واعلن ان الوثائق كانت مصدرا للمشاكل خلال مدة طويلة ،وعلى الرغم من أن جهود الامانة العامة قد أدت الى تحسين توزيع الوثائق في مواعيدها ، الا أن الأمر مازال يتطلب عمل الكثير . وبالاضافة الى ضرورة تقديم الوثائق في موعدها فانها يجب ان تتاح بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة .

٥٨- ومضى يقول ان تقرير لجنة المؤتمرات (A/37/32) يوصي باعتماد سلسلة من التدابير للحد من عدد التقارير وطولها . والتوصية ٦ جديرة بالملاحظة على وجه خاص ، وفي هذا الصدد يرى الوفد الشيلي ان الأمر لا يقتصر على أهمية جهود الامانة العامة بل يتعداه الى الدعم الذى يمكن أن تعطيه الدول الأعضاء من خلال التأكد من أن تقاريرها ووثائقها تخضع لنفس التوصيات التي تحكم هيئات الأمم المتحدة .

٥٩- وقال ان اعتماد توصيات اللجنة سيكون مفيدا دون شك . وقد أيد وفد شيلي بالفعل هذا التقرير في لجنة المؤتمرات وسيؤيده مرة أخرى في اللجنة الخامسة .

٦٠- السيد شهنكري (الاردن) : قال ان وفده يرى ان التوصيات الواردة في الفصل الحادى عشر من تقرير لجنة المؤتمرات (A/37/32) مقبولة عموما ، وينوى ان يؤيد مشروع القرار المقترح . وأعرب عن تقديره لرئيس اللجنة واعضائها لما أنجزوه من أعمال رائعة .

٦١- ومضى يقول انه ورد بالفعل أثناء المناقشة ، ذكر عدة طرق لمراقبة تكلفة أنشطة المؤتمرات وتخفيض العبء الادارى الواقع على الامانة العامة . فينبغي أولا ان تكون الوثائق بأقل قدر ممكن حيثما أمكن ذلك . وينبغي أيضا للجنة المؤتمرات أن تفعل ما تستطيع كي تكون المؤتمرات التي يحق لها الحصول على محاضر موجزة ومحاضر حرفية محدودة العدد . ويرى وفده ان ذلك سيزيد من فعالية تلك المؤتمرات ويساهم في انجاز اعمالها بنجاح وسرعة . وفي هذا الصدد قال ان اقتراح الامين العام الخاص بأن يكون الحد الاقصى لعدد صفحات الوثائق ٢٤ صفحة (A/37/32 ، المرفق الاول) ينبغي ان ينفذ بحذافيره . وثانيا ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للتحضير للمؤتمرات .وينبغي وضع جدول للأولويات يؤخذ فيه بعين الاعتبار درجة استعجال كل مؤتمر وأهميته ، حتى يمكن لأكبر عدد ممكن من البلدان ان يشترك فيه ويستفيد منه . وينبغي تحديد وتنظيم المراحل التحضيرية للمؤتمرات بوضوح ودقة لكفالة سير كل مؤتمر في عمله دون مشاكل ولتيسير الاشتراك الواسع فيه من جانب كل المهتمين من الأطراف وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية .

٦٢- السيد ابرازيفسكي (بولندا) : عاد الى مقعد الرئاسة .

٦٣- السيد كوياما (اليابان) : قال انه لا يمكن سوى احراز تقدم هامشي بصدد مشكلة تكاثر الوثائق الا اذا نظر فيها بالارتباط مع تكاثر الاجتماعات والمؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة . وأعلن ان وفده يرحب ، مع ذلك ،بالاهتمام الشخصي من جانب الامين العام بمعالجة مشكلة الوثائق في الأمم المتحدة ، وبالمبادرات التي اتخذها الامين العام في ذلك الصدد .

(السيد كوياما ، اليابان)

٦٤- وقد أشير مرارا الى ان درجة التركيز العالية للاجتماعات خلال فترات معينة من السنة ، هو أحد اسباب التأخيرات المزمنة في توفر الوثائق . ويبدو انه ليست ثمة فائدة كبرى تبرر تركيز النشاط على هذا النحو ؛ اذ ان هذا التركيز يؤدى ، بالاضافة الى التأخيرات ، الى نشوء الحاجة للمساعدة المؤقتة ، وهو أمر مكلف ، ولا يترك للوفود وقتا كافيا للاعداد للاجتماعات على النحو الواجب . وقد حان الوقت لأن تنظر لجنة المؤتمرات في المشكلة وتتخذ الاجراءات الملائمة بشأنها .

٦٥ وقال ان وفده يرى ان المبادئ التوجيهية التي توصي بها لجنة المؤتمرات بشأن تنظيم الامانة العامة للمؤتمرات الخاصة هي مبادئ تتضمن كثيرا من النقاط المفيدة ؛ ويأمل وفده خاصة ان تثبت لجنة تنظيم المؤتمرات على صعيد الامانة العامة فعاليتها .

٦٦- وقد أبلغت لجنة المؤتمرات (A/37/32 ، الفقرة ٦٦) . ان اجراءا مناسبا قد اتخذ بشأن المقترحات الواردة في التقرير المقدم من الامين العام بشأن الاستعراض الخاص لبرنامج العمل الجارى للامم المتحدة (A/36/658) ولكن وفده يتفق مع تحذير اللجنة من أن الثغرة بين السياسة والممارسة ثغرة واسعة . وقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتها الثانية والعشرين ، في التقديرات الارشادية للموارد في فترة السنتين فيما يتصل بالانشطة الواردة في المرفق الثاني للوثيقة A/36/658 . وبلغ تقدير الموارد لادارة شؤون المؤتمرات ٧ر٥ مليون دولار تقريبا ، منها ٦ مليون دولار للتكاليف المتصلة بالموظفين وغيرها من التكاليف للوظائف الثابتة ، وكان المبلغ المتبقي ، وهو ١ر٥ مليون دولار ، للتكاليف الأخرى . ونظرا لان لجنة المؤتمرات لم تؤيد جميع الاقتراحات التي تقدم بها الامين العام في الوثيقة A/36/658 ، فانه يود ان يعرف ذلك الجزء من التقديرات المقدمة الى لجنة البرنامج والتنسيق الذى يتصل بالاقتراحات التي لقيت التأييد .

٦٧- وأعلن ان وفده قد أحاط علما بالتعليق الوارد في الفقرة ٦٩ من تقرير لجنة المؤتمرات وسوف يدرس مسألة برنامج التحديث في اطار اقتراحات الامين العام لميزانية فترة السنتين القادمة . ولاحظ وفده أيضا الفقرة ٨٤ من التقرير التي تتعلق باجراءات التسجيل في قائمة المتحدثين في المناقشة العامة في الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥